



من مطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت. تصدر شركة «أراء للبحوث والاستشارات» مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة «الأنباء» وبرعاية شركة «كزس». ويعتبر مؤشر «ثقة المستهلك» المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك. مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي. وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية. وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في أول يوم أحد من كل شهر. وهو يرتكز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص. موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية. وتم مراعاة أن تكون العينة ممتثلة للتركيب السكاني في الكويت. ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك إلى ست مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة أراء لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا، ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الست بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بإيجابي أو سلبي أو حيادي. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كميّاس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة. وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين. فكلما تجاوزها المؤشر، يكون الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فأكثر، وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر تكون النظرة أكثر تشاؤما.



مؤشر «أراء» بالتعاون مع «الأنباء» وبرعاية «كزس»

المصاريف غير الضرورية راسخة في ذهنية المستهلك الكويتي

تراجع مؤشر فرص العمل

سجل مؤشر آراء لفرص العمل المتوافرة في السوق خلال مايو 2018 معدلا بلغ 149 نقطة متراجعا 12 نقطة عن رصيده السابق، وبالرغم من هذا الانخفاض للمعدل، لم يزل متقدما 19 نقطة على أساس سنوي.

إن ظاهرة تقلص فرص العمل التي يتجلبها السوق، تعود لجملة من الأسباب لعل أبرزها: تراجع مستوى نمو حجم ترسية المشاريع الإنمائية خلال الربع الأول من العام 2018، مقارنة بالربع الأول من العام 2017، وتدابير ذلك على شركات المقاولات وبالتالي على سوق العمل.

● تأجيل أو الإبطاء في تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لاسيما في مجالات تنفيذ المشاريع المقررة. ● عدم جذب الاستثمارات الخارجية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة، واقتصار بعض تلك الاستثمارات على التوظيف في الأسواق المالية.

● الترتيب والتحفط للذات يغلغان برامج العمل في العديد من الشركات الخاصة في مختلف الميادين.

ضمن هذه المناخات أعلنت شركة النفط عن برنامجها التوظيفي للسنوات القادمة، بما في ذلك الشركات التابعة لها والمتعاقد معها بما يؤمن توظيف حوالي 113 ألف موظف ومستخدم خلال 5 سنوات، مع إيلاء الاهتمام الضروري لرفع حجم ومستوى العمالة الوطنية في هذا القطاع.

هذا فضلا عن أهمية اقرار وتنفيذ برامج هادفة، لتخفيض حجم العمالة الوطنية غير الضرورية وغير المنتجة في بعض قطاعات وزارات الدولة، ودفعها للانخراط في مختلف النشاطات الاقتصادية والخدماتية في القطاع الخاص. مما يخفف الأعباء المالية على الخزينة وينوع مصادر الدخل ويفتح مجالات جديدة لعمل القوى العاملة الوطنية لاسيما الشباب منها.

ضمن هذه الأجواء منح المواطنون مؤشر فرص العمل المتوافرة في السوق حاليا معدل 138 نقطة بتراجع 17 نقطة خلال شهر.

والملاحظ تراجع هذا المعدل في جميع المناطق ومنها: الفروانية 26 نقطة، العاصمة 18 نقطة، حوالي 14 نقطة خلال شهر.

هذا الإجماع على انخفاض حاجات سوق العمل للقوى العاملة يعبر عن حالة تراجع في مستوى نمو مختلف القطاعات الاقتصادية.

هيمنة ثقافة الاستهلاك

ترسخت في السنوات الماضية ثقافة البذخ في مستوى الاستهلاك والإفراط في النفقات في العديد من الدول المنتجة للنفط. وبعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الربع الرابع من العام 2014، فضلا عن الأجواء الجيوسياسية الأمنية والسياسية في المنطقة، ارتفعت الأصوات المطالبة بعصرنة وعقلنة النفقات الاستهلاكية، وذلك لتخفيض النفقات غير الضرورية.

غير أن بعض التقارير تشير إلى أن المصاريف غير الضرورية لم تزل راسخة في ذهنية المستهلك الكويتي، مقدمة حجم مشتريات الجوهرة الذي يعتبر الأعلى في العالم نسبيا كدليل على ثقافة الاستهلاك. كما تؤكد الوقائع التالية إن نسبة العمالة المنزلية في الكويت تبلغ 25% من مجمل القوى العاملة.

وهي الأعلى في العالم، حيث تبلغ عامل منزلي لكل مواطنين، كما أن أجور العمالة المنزلية 700 مليون دينار سنويا. وحوالي 15 مليون دينار التكلفة السنوية لمعاملات تجديد اجازات العمل أو استبدالها للعاملين في المنازل، فضلا عن دلايات عديدة عن الإنفاق في مجالات أخرى متعددة. وسجلت دراسة آراء لثقة المستهلك في الكويت لشهر مايو الماضي 71 نقطة اضافية في محافظة الأحمدية على رصيدها مؤشر شراء المنتجات المعمرة ومحافظه مبارك الكبير 26 نقطة والعاصمة 11 نقطة.

وعززت ارتفاع مستوى الاستهلاك وحركة الأسواق الاستهلاكية خلال مايو بعوامل اضافية ومنها: ارتفاع سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار الأميركي، وانخفاض نسبة التضخم النقدي في مارس إلى أدنى مستوياته منذ 9 أشهر مسجلا 1%، حيث ان هذه العوامل وغيرها رفعت من القدرة الشرائية التي انعكست إيجابيا في مستوى حركة الأسواق.

والاقتصادية والسياسية. ضمن هذه الأجواء سجل مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي 97 نقطة مستقرا على نفس معدل شهر أبريل الفائت، ومتقدما خمس نقاط على أساس سنوي. بينما استقر معدل مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا عند 104 نقاط وبإضافة 4 نقاط مقارنة بمعدل شهر مايو 2017.

والملاحظ ارتفاع معدل العاصمة لمؤشر الوضع الاقتصادي الراهن مسجلة 129 نقطة بإضافة 20 نقطة خلال شهر، مع ما تحمله هذه الإضافة من دلالات إيجابية، نظرا لموقع العاصمة السياسي والمالي ولدورها الاقتصادي. كما تراجع معدل المواطنين لمؤشر الوضع الاقتصادي الحالي 3 نقاط، بينما ارتفع معدل الوضع الاقتصادي المتوقع لثقتهم بالمؤشر الأول بإضافة 6 نقاط، وتغلب قلقهم بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المستقبلية بخسارة 7 نقاط من رصيدهم السابق.

ويبينت معطيات أرقام البحث التحليلي في مستوى ثقة المستهلكين بالأوضاع الاقتصادية، بحيث أضافت العاصمة 20 نقطة وحافظت على معدل 108 نقاط، وبإضافة 8 نقاط على مستواه الشهري السابق، وبزيادة 20 نقطة على رصيده المسجل في مايو 2017.

أن ارتفاع هذا المعدل 20 نقطة خلال سنة، يشير إلى مدى الانعكاس الإيجابي لتحسن الأوضاع الاقتصادية والمالي الكويتي خلال هذه الحقبة، وعلى وتحسن المداخيل الفردية والتي انعكست إيجابيا على قناعات ونفسية المستهلكين وعلى رضاهم على مستوى مداخيلهم الشهرية.

ضمن هذه الأجواء منح المواطنون مؤشر الدخل الفردي الحالي 118 نقطة بإضافة نقطتين، بينما سجل الوافدون العرب 93 نقطة معززين رصيدهم السابق بـ 20 نقطة.

أما على صعيد المناطق سجلت محافظة الفروانية 129 نقطة بإضافة 41 نقطة خلال شهر تلتها محافظة الأحمدية 118 نقطة بينما العاصمة 103 بخسارة 9 نقاط.

بينما من جهة أخرى منح الشباب 35-18 سنة هذا المؤشر 108 نقاط باكتساب 8 نقاط على رصيدهم السابق.

أوبك والمتوقع منه من بعد تخفيض المخزون العالمي وتحجيم الفجوة بين العرض والطلب في أسواق النفط، أن يتخذ قرارا بزيادة الإنتاج بما يزيد على مليون برميل يوميا. بالرغم من بروز بعض الهواجس من نتائج هذا القرار على مستوى الأسعار من جهة، والحذر من عدم التقيد بالقرارات المتخذة بحيث تتحايل بعض الدول المنتجة ولا تتقيد بشكل دقيق في حصص التصدير النفطية المقررة. بالإضافة إلى التساؤلات المشروعة التي تتناول أسعار النفط، تبرز بعض الصعوبات الإضافية في الميدان الاقتصادي ومنها: 1- بعد البدء بتنفيذ الأنظمة الجديدة وآليات عمل البورصة، تراجع مؤشراتها الثلاث، بنسبة 4.4% لمؤشر السوق الأول و3.3% لسوق الرئيسي وبنسبة 4% للمؤشر العام. 2- سجل تراجعاً لوتيرة ولحجم ترسية العقود في الربع الأول من السنة، لأقل من المعدل الوسطي للعام 2017. 3- كما أعلن اتحاد العقاريين عن تراجع مستوى الإيجارات بنسبة 3% متأثرا بتراجع نمو عدد الوافدين، هذا فضلا عن الضغوط المتتالية من الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية على مختلف المستويات الأمنية

النفط، وتعزيز وضع الموازنة، فإن القطاعات الاقتصادية غير النفطية سجلت نموا في مساهمتها في الدخل الوطني، بحيث بلغ 1,6 مليار دينار، كما انتعشت قطاعات أخرى، وأهمها القطاع العقاري حيث ارتفعت التداولات العقارية إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات. ضمن هذه المناخات الإيجابية أكدت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، لتصنيفها السيادي السابق للكويت للمستوى AA، معتمدة على مؤشرات التغلب على عجز الموازنة وتسجيل بعض الفائض المالي، بالتالي سجل مؤشر آراء العام لثقة المستهلك في مايو 108 نقاط، وبإضافة نقطتين خلال شهر وبإضافة 9 نقاط خلال سنة.

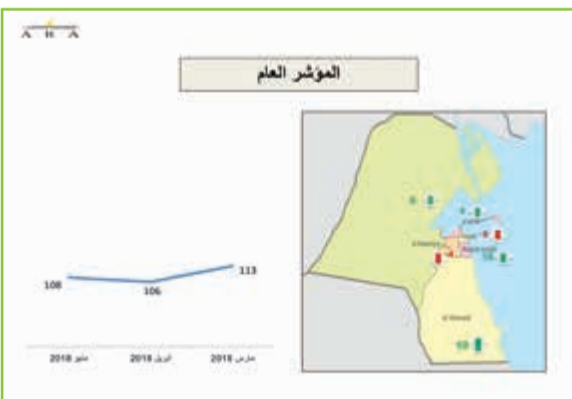
مجموعة من العوامل الإيجابية منها والسلبية على الصعيد الاقتصادي والمالية تؤثر على قناعات وآراء المستهلك حول الأوضاع الاقتصادية والراهنة والمتوقعة مستقبلا. من أبرزها ارتفاع النفط وتأثيره الإيجابي على المالية العامة، مع ذلك فإن هذا الموضوع يطرح مجددا جملة من الأسئلة، ومنها النتائج المتوقعة للاحتفاح القادم للدول المصدرة للنفط من داخل ومن خارج منظمة

7.1 فائض الميزانية للسنة المالية الحالية في حال استقرار النفط 3.3 انخفاض مستوى الإيجارات نتيجة تراجع نمو عدد الوافدين

أصدرت شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية، دراستها لثقة المستهلك في الكويت، لشهر مايو 2018 بالتعاون مع جريدة «الأنباء» وبرعاية «كزس»، حيث تميز مايو لهذه السنة بحلول شهر رمضان في منتصفه بما يرافقه من نشاطات وعطاءات ونفقات اضافية، تضي جوا من الألفة والمحبة من جهة، وتحرك الأسواق الاستهلاكية وبعض الخدمات من جهة أخرى. كما يعتبر مايو الشهر الثاني من السنة المالية للعام 2018-2019، ويمكن البناء على النتائج المالية والاقتصادية التي تحققت خلال هذين الشهرين، لاستخلاص ملامح التوجه العام للموضعين الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي لاتجاه مؤشرات ثقة المستهلك للسنة المالية الحالية.

السمة الأولى لهذه المرحلة، ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2014. فقد سجل الشهر الأول من السنة المالية معدلا لسعر برميل النفط الكويتي بلغ 66,9 دولارا ما نسبته 33,8% عن السعر الافتراضي في الموازنة والمحدد بـ 50 دولارا. مع الإشارة إلى أن أسعار النفط سجلت مكاسب خلال مايو مقارنة بشهر أبريل، حيث تراوح سعر برميل النفط الكويتي بين 68,8 و75,15 دولارا.

اعتمادا على هذه المعطيات المحققة خلال شهرين، ومع التوجه إلى زيادة إنتاج النفط الكويتي إلى 3,38 ملايين برميل يوميا، وفي حال استقرار أسعار النفط الحالية، يمكن أن تسجل موازنة الكويت للسنة المالية الراهنة، فائضا بنسبة 7% متجاوزة كل توقعات العجز في الموازنة. بالإضافة إلى مكاسب أسعار



استقرار معدل الدخل الفردي مستقبلاً

تسجيل محافظة حوالي معدل بلغ 133 نقطة فقد تراجع رصيدها 16 نقطة. اللافت أن الفئة ذات الدخل الفردي الذي لا يتجاوز 450 دينارا شهريا أضافت إلى معدلهما السابق لمؤشر الدخل المتوقع مستقبلا نقطتين، بينما تراجع المعدل في أوساط الفئة الميسورة ذات الدخل الذي يتراوح ما بين 2250 و2849 دينارا بنسبة 21 نقطة خلال شهر.

وبالرغم من هذا الاستقرار الأقلية عبرت عن عدم رضاهم عن توقعات الدخل الفردي المستقبلية، بينما تراوحت المعدلات الأخرى بين الاستقرار وارتفاع نسبي لمستوى ثقة المستهلكين. منح المواطنون هذا المؤشر 105 نقاط بخسارة نقطتين والمقيمون العرب 106 نقاط بزيادة 6 نقاط خلال شهر. اما على صعيد المناطق، سجلت محافظة الفروانية 113 نقطة بإضافة 6 نقاط والعاصمة 110 نقاط بإضافة ثلاث نقاط، ومع

سجل مؤشر آراء للدخل الفردي المتوقع مستقبلا معدلا بلغ 106 نقاط بإضافة نقطة واحدة مقارنة بمعدل أبريل وباكتساب 3 نقاط فقط مقارنة بمايو 2017. ويعتبر هذا المعدل مشابها لمعظم المعدلات التي اعطيت لمؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا خلال الأشهر الأخيرة، أي ان السمة العامة لهذا المؤشر، هي الاستقرار النسبي عند نفس المستويات منذ شهر يوليو 2017.

